

العالم اليوم بين التأميم والتمويل

حسب الناس أن مؤتمر سان فرانسيسكو ، إذ انعقد في ربيع سنة ١٩٤٥ ، كان إيذاناً بسير العالم سيراً حثيثاً في سبيل التعاون بين سائر أجزائه . لكن هيئة الأمم المتحدة التي انبثقت من ميثاق ذلك المؤتمر لم تلبث أن كانت اجتماعاتها مشاراً للكاسن بين أعضائها من خلاف ، كما لم تلبث المؤتمرات الدولية التي عقدت في باريس ولندن وواشنطن وموسكو ، أن سجلت مواضع المنافسة بين اتجاهات الدول الكبيرة الخاصة ، فكادت الحوادث تعود بنا إلى الأوضاع القديمة المتصلة بتعادل القوى ، وتوازن النفوذ ، لولا أن هذه الحوادث قد كشفت عن جديد ، تتميز به حركة العودة للملاحظة ، والرجوع المرتقب .

ذلك بأن العالم قد أخذت معالم الانقسام فيه تتبين بين ما يعبرون عنه بالشرق والغرب ، أو بين ما يحدده الواقع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، بعد أن كان الانقسام فيما مضى يقع بين دول المنطقة الواحدة ، وتظل قارة بأكملها منعزلة عنه العزالا . وذلك بأن التميز الواقع الآن إنما يستند إلى اتجاهين اقتصاديين اجتماعيين متقابلين متناقضين : اتجاه التأميم ، واتجاه التمويل .

أما التأميم فيرمى إلى تملك وسائل الانتاج كلها إلى الأمة ، ويهدف إلى محو الأرباح الفردية وتوجيه الفروق بين الموارد والتكاليف لزيادة أجور العمال والمساهمة في تهيئة أسباب الهناءة للجماعة التي تكتنفهم . وأما التمويل فيرمى إلى خص أرباب المال بتلك الوسائل جميعها ، ويهدف إلى زيادة الأرباح الفردية يوزعها على حملة الأسهم والقرائيس . والواقع أن الاتحاد السوفيتي يمثل نظامه الاشتراكي التأميم إلى أقصى

حدوده ، وأن الولايات المتحدة الأميركية يمثل نظامها الرأسمالى التمويل إلى أقصى حدوده ؛ فكل شىء فى الأول ملك للدولة ، وكل شىء فى الثانية ملك لأصحاب رءوس الأموال المكتلة . والواقع كذلك أن العالم متراوح بين النظامين ، بل إن التراوح ذاته يتوافر داخل أكثر من دولة من دوله ، ولا تختلف فيه إلا نسبة الميل إلى اليمين أو إلى اليسار . ففى بعض البلاد الرأسمالية الحرة نجد أكثر من مرفق من المرافق ملكا للدولة كالمسك الحديدية والمناجم مثلا ، وفى بعض البلاد الجماعية نجد أكثر من نشاط انتاجى متروكا للأفراد ، وإن خضع تركه لبعض الشروط كالمصانع التى يقل العمال فيها عن عدد معين أو المزارع التى تنقص مساحتها عن قدر محدد . وقد تكون بلجيكا مثلا للنوع الأول ، وقد تكون تشيكوسلوفاكيا مثلا للنوع الثانى . على أن المشاهد المقرر انما هو الميل الواضح خلال العالم كله إلى السير فى سبيل التأميم والابتعاد عن طريق التمويل . وقد تمت فى انجلترا حركات التأميم للبنوك والمناجم وطرق المواصلات أو كادت ، كما تمت حركاته أو كادت كذلك فى فرنسا وفى إيطاليا ، وكما تتبين وتتجلى فى بلجيكا وفى هولندا ، وكل تلك البلاد واقعة إلى غرب الخط الفاصل بين المتطقتين المتقابلتين ، وهو الخط الممتد من ممل وشتتن فى الشمال إلى تريستا فى الوسط وإلى جزيرة كورفو فى الجنوب .

وقد لمست الولايات المتحدة هذا الاتجاه البادى . ولعل لمسها إياه هو الذى دعاها إلى اخراج مشروع مارشال ، وهو يهدف فيما يهدف إليه إلى إعاقة السير فى سبيل التأميم عند البلاد التى يمينها بالاعانة والمساعدة . بل إن هدف الولايات المتحدة قد وضح وضوحا حين سعت إليها انجلترا للحصول على قرض جديد أو لتعديل قيود قرضها القديم ، فاشتطت أن تعدل انجلترا عن حركة تأميم صناعة الصلب والفولاذ التى كانت وزارة العمال متجهة إليها فى حماسة . وهو كذلك يتضح هذين اليومين فى تضمينها شروط إعانتها العاجلة لفرنسا وإيطاليا والنمسا لعهد هذه الدول باستعمال هذه الاعانة استعمالا ذكيا . ولا شك أنها تعنى بالذكاء تمام الانسجام مع النظرات التى تنظر بها هى إلى ماينبغى أن يتوافر فى العالم من أنظمة اقتصادية واجتماعية تتفق مع مصالحها بل تتخدم هذه المصالح بالذات .

والحق الذي بدأ منذ قامت قيامة الرئيس ترومان في سبيل مساعدة اليونان وتركيا ، إنما هو رجوع النشاط الأميركي في ميدان التنظيم الاقتصادي والدعم المالى إلى اعتبار الوجل الذى يكتنف أرباب المال في الولايات المتحدة ذاتها من جراء انتشار فكرة التأميم في العالم . ذلك أن التأميم يقضى على استثمار الأموال الفردية ، وذلك أنه ينظم التوجيه الاقتصادي . والولايات المتحدة تنتج أكثر مما تستهلك من ناحية ، وقد تكسدت فيها الأموال من جراء مكاسبها أثناء الحرب من ناحية ثانية . ودول أوروبا قد أصيبت بويلات قلت من قدرة الشراء فيها ؛ فقد ضاعت أموالها وضعفت وسائل إنتاجها . ومصلحة الولايات المتحدة تقضى باعادة هذه القدرة إليها حتى تستطيع أن تنشر فيها منتجاتها التى تهدد بالتكدس داخل حدودها . وقد رأت تحقيقاً لهذه المصلحة أن تعين الدول الأوروبية عن طريق القروض بل عن طريق الهبات ، حتى تستطيع أن تشتري منها الزائد عن حاجة استهلاكها ، وتستمر مصانعها محتفظة بمستوى إنتاجها ويستمر حملة أسهم هذه المصانع محتفظين بمستوى أرباحهم من ناحية ، كما رأت أن تتقدم بأموالها المعطلة لإنشاء المصانع وتنفيذ المشروعات فيفيد أرباب هذه الأموال من دخول هذه المشروعات وتلك المصانع . وفي هذا كله درء للكارثة أن تحل بالاقتصاد الأميركي ، ودرء للافلاس أن ينزل بالمولين الأميركيين .

لكن نظرية التأميم تعوق ذلك التحفيق الذى تريده الولايات المتحدة وأرباب المال فيها . فهو تملك للأمة ، وإذن فلا صناعات ولا مشروعات لأفراد أو شركات . وهو تملك الأمة الدولة ، فلا توظيف لمال أجنبي في أى نشاط اقتصادى داخل حدود هذه الدولة . وهو من ناحية أخرى تنظيم للتوجيه الاقتصادي ، فهو دفع لقدرة الشراء حيث يرى مصلحة جماعته ، وقد يقصرها داخل حدود هذه الجماعة ، وقد يقصرها على أصناف غير تلك التى تعنى الولايات المتحدة بتصرفها وبخلق أسواق لها .

ورج التأميم تهب عاصفة من ناحية الاتحاد السوفيتى ، وإن كانت تسود أجواء بلاد لا تمت للشيوعية ولا للاشتراكية بسبب ، وتحملها الآراء الجديدة التى تحاول أن تطرأ على تنظيم العالم الحديث ؛ فلا بد من ناحية

النظر الاميريكية أن تجند الجهود في سبيل مقاومة الشيوعية بصفة عامة وفي سبيل مقاومة اتجاهات التأميم بصفة خاصة . وفي اليونان تيار شيوعي فينبغي القضاء عليه في مهده ، وفي تركيا عداوة تقليدية للروس فيجب تغذيتها ، وفي تشيكوسلوفاكيا عدم تبين لتفوق الاتجاه الشيوعي على الاتجاهات اليمينية فلا يجوز ترك أمورها لنفسها خشية انتهاء ذلك الاتجاه إلى التفوق ، وفي فرنسا وفي إيطاليا نشاط شيوعي بارز وفيهما أزمة اقتصادية حادة ، فيصح مساومتها بالمعاونة على الخروج من الضيق الاقتصادي بكتب ذلك النشاط الشيوعي ، وفي إنجلترا - الأخت السكسونية - ميل اشتراكي يدعو إلى التأميم ويحقق بعض جوانبه ، وفيها كذلك ضيق مالي ونقص تمويني ، فليفرض عليها الوقوف في وجه التأميم إذا هي شاءت الانتفاع من فضل القروض وشروطها اليسرة .

وغير دول أوروبا التي نزلت بها نوازل الحرب فأخلت بتوازنها الاقتصادي والاجتماعي ، دول أخرى في أميركا الجنوبية وفي الشرق الأوسط ، قد يميل بعضها إلى الأخذ بمبدأ من مبادئ التأميم ، وقد يفكر بعضها في الخروج من حظيرة الزراعة الضيقة إلى مضمار الصناعة الواسع . وإذن فلتسبق الولايات المتحدة إلى ربط هذا الغير من الدول باتجاهات تضمن لها فيهن التفوق . وأميركا الجنوبية واقعة في « النصف الغربي من الكرة الأرضية » ، فلتدخل في نطاق الدفاع عن هذا النصف ، وليجرها هذا الدفاع إلى الوقوف موقف التضامن المحتوم من مناوأة الاتحاد السوفيتي ومن مناهضة الشيوعية . وفي الشرق الأوسط احتمالات مقرونة برغبات صادقة في سبيل التصنيع ، فلتتقدم الولايات المتحدة لدوله باقتراحات المساهمة المالية والفنية في انشاء المصانع الجديدة ، وليكن بينها المصانع الحربية ، ولتضع بذلك يدها على الانتاج الجديد ، ولتوجه الحربي منه بخاصة الوجهة الفنية التي تتمشى مع أغراضها الاستراتيجية ، فتقلب هذا الشرق الأوسط مع ركنه الشمالي الشرقي - ركن تركيا واليونان - حصونا حربية واقتصادية للدفاع عن كيانها وكيان أرباب المال فيها .

تلك هي الشواهد التي يستقرها من يتتبع تطورات الحوادث الجارية طوال العامين المنقضين على قيام هيئة الأمم المتحدة التي ظنها المتفائلون

أداة من أدوات التوفيق ووسيلة من وسائل الحد من المطامع . وإنما لناطقة بأن النزاع المستولى على الاتجاهات في العالم ، إنما هو نزاع مستند إلى مُدْرَكَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ : مدرك التأميم ومدرك التمويل ، تقوم بينهما حرب شعواء يلجأ الطرفان الملتحمان فيها إلى كل ما يستطيعان الالتجاء إليه من أساليب ووسائل ؛ فهي في نظرهما على السواء حرب قيام أو فناء .

محمد هزيمى